السياسات الزراعية في الجزائر و ما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي

د. حاوشين ابتسام
جامعة البليدة

ملخص:

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الحساسة و الهامة نظرا للدور الذي يلعبه في شتى الميادين الاقتصادية منها و الاجتماعية ، ما جعل السلطات تتبنى جملة من السياسات الزراعية بهدف تحقيق اكتفاء وطني و امن غذائي للجميع.

فمنذ استقلال الجزائر سيطر نظام التسيير الذاتي على جل سياستها الزراعية ، ليتبع بعدها بثورة زراعية أثمرت بالكثير في إطار اقتصاد موجه ، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات منذ التسعينات كانت أكثر تدعيما لهذه السياسات .بما يجعل قطاع الزراعة أكثر اهتماما ، و مع هذا مازالت جملة من الهفوات تلاحظ و تستدرك إلى يومنا هذا خاصة و أن عددا من مؤشرات الأمن الغذائي مازلت تعبر عن فجوة غذائية لم تستطع السلطات أن تقلص من حجمها.

Résumé :

Agriculture is considered in Algeria as the main sector regarding its economic and social importance. The Algerian State was bound to foster and to encourage supporting politics to this sector in order to raise the rate of the production and the productivity in order to meet the increasing demand of agricultural products and fishponds.

The Algerian authorities faced this problem and adopted different agricultural policies in order to reach a national sufficiency and food security. Early in the independence, the self-management sector was dominating, followed by the agrarian revolution in the time of the socialist Algeria but after reforms were carried out by authorities, a considerable importance is dedicated to the sector.

In spite of measures related to agricultural policies, indicators on the food security show us that the Algerian state is unable to reach the objective which leads to a constant and lasting self insufficiency.

المقدمة:

إن مسألة الأمن الغذائي تثير مخاوف العديد من الدول و خاصة النامية منها فهي تسير نحو مستقبل مجهول فيما يتعلق بندرة الغذاء وارتفاع أسعاره.

أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية عامة و الجزائر بصورة خاصة كما أصبح من الضروري إنذار هذه الدول لتحديد المخاطر التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي، حيث تشكل عملية تأمين الغذاء ابرز جوانب الوضع الاقتصادي الجديد و ابرز مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع و سوء التغذية في بعض الدول في ظل فشل سياساتها الاقتصادية و التنموية، ونظرا لخطورة الأزمة وتهديدها لحياة البشر كان علينا–من خلال هدا العمل– إبراز أهمية الموضوع و هذا من خلال إسقاطه على حالة الجزائر و ذلك بعرض أهم السياسات الزراعية التي انتهجتها السلطات الجزائرية و ما مدى فعاليتها لتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

و عليه فالإشكالية الرئيسية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي: **ما هي أهم الإجراءات التي جاءت بها السياسات الزراعية الجزائرية ؟ و ما مدى فعاليتها في مجال تحقيق الأمن الغذائي ؟**

1. مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

إن تعار يف الأمن الغذائي متعددة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يركز البعض على أن الأمن الغذائي يعني "**قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية**" ويرى فريق آخر أن مفهوم الأمن الغذائي يعني " **قدرة الحكومة أو الإدارة الإقليمية على توفير أهم السلع الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين** " ، كما يرى فريق ثالث أن هذا المفهوم يعني " **توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية و منتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات**" [1] و يربط البعض بين مفهوم التنمية الزراعية و الأمن الغذائي حيث يرى أن الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية و أهدافها وهو يساهم بالسعي نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية

ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك لتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية و خاصة الأساسية منها.

ووفق تعريف منظمة الأغذية و الزراعة "**الفاو**" فان الأمن الغذائي يعني "**توفير الغذاء لجميع الأفراد النشطة**" وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات : [2]

- وفرة السلع الغذائية ؛
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم ؛
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

2. أسباب انعدام الأمن الغذائي:

إن من جملة الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن الغذائي نذكر ما يلي :[3]

- الاختلال في التوازن بين السكان و الإنتاج ؛
- تصحر و جفاف الطبيعة ؛
- قلة الاهتمام بالزراعة، وهذا ما يوضحه فشل خطط التنمية ؛
- الاعتماد على أموال البترول التي استعملت في الاستيراد وعدم العمل الإنتاجي ؛
- تدعيم الأسعار بدل تدعيم الإنتاج ؛
- سيطرة الدول المتطورة على الغذاء و احتكارها الأسعار و السيطرة على الكم الغذائي ؛
- الاعتماد على الهبات و المساعدات التي تقدمها دول الشمال مما يؤدي إلى التبعية بدل العصرنة والتحديث.

3. السياسة الزراعية الجزائرية:

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات و التشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي و لتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي و زيادة العائد من الصادرات و تكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء و إنتاجه [4]، و من هنا سنحاول

أن نتتبع مسار السياسة الزراعية لدولة نامية و هي الجزائر و بكل ما أجادت به لتحقيق الهدف الأساسي لها و هو الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

4. السياسات الزراعية في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية:

أ. السياسة الزراعية في الجزائر قبل الاستعمار:

كان هدفها الأساسي يكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، و كان القمح أهم المنتجات الفلاحية آنذاك إضافة إلى تواجد بعض الزراعات الأخرى كزراعة الفواكه ومنها الحمضيات و التمور أما زراعة الخضر فكانت تقوم به العائلات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما سبق نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الغالبة على الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن مساهمة التجارة الخارجية تمثلت في تصدير القمح الذي مثل نسبة 90% من قيمة الصادرات الجزائرية، أما عن نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي.

ب. السياسة الزراعية في الجزائر إبان العهد الاستعماري:

من خلال السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا فقد تمكنت من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري بالسيطرة على الشعب واستغلال إمكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي ومن اجل ذلك اتبعت السياسات التالية :

- الاستيلاء على الأراضي ؛
- تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متمايزين ؛
- الإصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري.

ج. السياسة الزراعية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1982):

يمكن تفحصها من خلال المراحل التالية :

- **مرحلة التسيير الذاتي:** كان أول إصلاح عرفه القطاع الفلاحي بعد الاستقلال مباشرة بالمرسوم الصادر في 22 مارس 1963 بهدف تسيير الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرون بعد مغادرتهم البلاد، خاصة و أن الجزائر آنذاك واجهت وضعا صعبا خلفته سبع سنوات من الحرب

و التدمير بما في ذلك سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال، لتدخل الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها كما تم إنشاء نظام التسيير الذاتي ليشمل نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون.

- **مرحلة الثورة الزراعية:**جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/ 1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:**"الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"**، وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء أكانت الأراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات أو الأراضي المؤممة، و نشير انه بلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.
- **القطاع الخاص:** وهو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما : قطاع خاص تقليدي و قطاع خاص حديث وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة مند الاستقلال بسبب السياسات المعتمدة من طرف الدولة، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، وتقديم القروض ليساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين، و بعد1971 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام به من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

د. مرحلة إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي (1981-1990):

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين.

إن الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية تمثلت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبيته لحاجات السكان المتزايدة هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما والتي لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات.

بعد هذه النتائج السلبية قامت الدولة بإنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA بموجب القانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص عل حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين :

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا اثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط ؛
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك للنتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي كما أثر على التنمية الاقتصادية بالبلاد ، مما دفع الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تمثلت في إنشاء المستثمرات الزراعية الجماعية التي تضم 3 فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 8 ديسمبر 1987 مما أدى إلى ظهور بوادر **"خوصصة القطاع الفلاحي "**.

و تكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي في إصلاح سنة 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها مقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة و منحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع اتاوة يحددها سنويا قانون المالية.[5]

وعلى أساس استطاعت الدولة التحكم في المساحات الفلاحية الصالحة والزيادة فيها،كما أصبح بمقدورها معرفة مساحة الأراضي المستعملة فعليا.[6]

5. السياسة الزراعية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

بالرغم من تسجيل قطاع الزراعة في الجزائر لبعض النتائج الايجابية بعد جملة الإجراءات التي عرفها هذا الأخير، إلا أن النتائج السلبية التي تمخضت عن هذه التحولات طغت على الجانب الايجابي و تمثلت هذه الأخيرة في ضعف الإنتاج الزراعي و عدم تلبية حاجيات السكان المتزايدة و بالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري في تلك الفترة خاصة و أن الاستثمارات في قطاع الزراعة لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات، وما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية للبلد هو تزامن أواخر سنوات الثمانينات مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و الناجمة عن انخفاض أسعار البترول ما انعكس سلبا على مصدر تمويل الأساسي للتنمية الاقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة، و نظرا لتخلي الجزائر عن النظام المخطط و التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الحر كان لابد من مواكبة هذه التحولات و إجراء تصحيحات تمس كل القطاعات بما في ذلك قطاع الزراعة و السياسات المسيرة له باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي.

و تماشيا مع هذه التحولات عرف السياسة الزراعية عدة تحولات الناتجة عن صدور قوانين و مراسيم أعادت النظر فيها و يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :

أ. التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 1990:

تم طرح القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 و المتضمن استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة، و أهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية :[7]

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية؛
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية ؛
- بالنسبة للمستفيدين من الأرضي المؤممة و بعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون رقم 19/87 ، أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم؛

- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر؛
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها ؛
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع ؛
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات ؛
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة ؛
- إن أسعار البيع و الإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير و مقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض و أخيرا توجه السوق العقاري.

كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ، و يتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بذلك في حالة عدم استغلال الأرض و استثمارها لمدة سنتين متتاليتين بحيث يشعر و ينذر المستثمر باستغلالها[8].

ب. صدور الأمر رقم 26/95 المؤرخ سنة 1995:

إن نتائج قانون التوجيه العقاري لم تكن ذات أهمية بالغة كونه متمم للإجراءات التي جاء بها قانون 19/87 نظرا للمشاكل الكبيرة التي ظهرت عقب تطبيق هذا القانون و من بينها أن هذا الأخير لم يقرر في الواقع سوى استرجاع الأراضي المؤممة طبقا للأمر المتعلق بالثورة الزراعية و بالتالي لم يحل كل النزاعات بصفة نهائية ، و لهذا الغرض و قصد إزالة التناقضات و سد النقائص، أصدرت الدولة الأمر رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المعدل و المتمم للقانون رقم 25/90 و المتعلق بالتوجه العقاري.

وأهم ما نص عليه هذا القانون و جاء به من تغيرات على الساحة العقارية الفلاحية تتمثل في إرجاع الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت رقابة الدولة و الأراضي التي كانت موضوع هبة.[9]

ج. صدور المرسوم التنفيذي رقم 483/97 بتاريخ 15 ديسمبر 1997:

عرفت سنة 1997 تغيير آخر في مجال التنظيم العقاري الفلاحي على اثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 و الذي بمقتضاه أصبحت من صلاحية

الدولة اختيار الأراضي الصالحة للفلاحة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل ، كما يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 إلى 4 هكتار حسب ظروف كل ولاية ، مع بقاء الملكية للدولة و دفع كراء سنوي على شكل اتاوة من طرف المستصلح.[10]

حيث تبعا لهذا المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية ، الجبلية و السهبية[11]، و يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الموارد الطبيعية بهدف تغيير الوسط الطبيعي و اجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية و المناخية (انحراف التربة ، التصحر ، الجفاف ...) التي تهدد القطاع الفلاحي و تنعكس سلبا على مردودية الأراضي الفلاحية و على التوازن البيئي العام، فالمنهجية الجديدة تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة الشباب المؤهلين و ذوي الخبرات و خريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية.

6. تطورات السياسة الزراعية الجزائرية في ظل العشرية الأخيرة (2000-2010):

أ. السياسة الزراعية في إطار البرنامج الوطني للفلاحة لفترة 2000-2004:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحي PNDA* هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين الأمن الغذائي الذي يصبوا إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة. و يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل :[12]

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع ؛

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية ؛
- تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة و كذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع و المنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير ؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية و الاستقرار السكاني ؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الاتحاد الأوروبي ، المنظمة العالمية للتجارة ...) ؛
- زيادة معدل نمو الزراعة و ذلك بتحسين مساحة الأراضي المستغلة و المسقية و مكافحة التصحر؛
- كما يهدف المخطط الوطني إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها و تطوير الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي و توسيع الواحات بالجنوب، حيث تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري انجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار.

مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي سنة 2000 الذي يتماشى بهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

ب. التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري لسنة 2008:

أعادت السلطات الجزائرية مرة أخرى النظر في قانونها التوجيهي بما يخدم صالح شعبها فكان ذلك سنة 2008 على اثر صدور القانون رقم 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 و المتضمن التوجيه الفلاحي و الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الأمن الغذائي من اجل تمكين الجميع من الغذاء السليم و الكافي الذي يساعد على أداء النشاط، و ضمان تطور متحكم فيه لتنظيم

قطاع الفلاحة ووسائل تاطيره في سبيل رفع إنتاجيته و قدرته التنافسية ، تطبيق مبدأ دعم الدولة المدروس للتنمية الفلاحية، كما يهدف هذا القانون إلى :[13]

- ضمان استمرارية المستثمرات الفلاحية و الحفاظ عليها عبر هياكل فلاحية مكيفة ؛
- تحسين أداء المستوى المعيشي للفلاحين و ساكنة الأرياف و ظروف معيشتهم من خلال تكفل الدولة بتوفير الظروف الملائمة لدينامية تنمية المناطق الريفية ؛
- الحفاظ على الخصوصيات الفلاحية و تثمين الأراضي من خلال تحسين التنظيم العقاري و تحديد كيفية ملائمة لاستغلال الأراضي الفلاحية ؛
- تمكين الاستعمال العقلاني للأراضي من خلال تكييف أنظمة الإنتاج و بوجه خاص في المناطق المهددة بفعل عوامل التدهور.

ج. قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة لسنة 2010:

صادق مجلس الأمة على نص القانون المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك التابعة للدولة و على أثره صدر المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 والمحدد لكيفية تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.[14]

ويكرس هذا القانون الجديد والذي يعد امتدادا لقانون التوجه الفلاحي لسنة 2008 العديد من المبادئ منها مبدأ " **بقاء الأراضي الفلاحية ملكا للدولة** " و نظام الامتياز كنمط "**حصري**" لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة و من ثمة الحق بمنحه مدة 40 سنة قابلة للتجديد لكل " **شخص طبيعي ذي جنسية جزائرية** " مقابل اتاوة سنوية و الذي ادخل تعديلات مقارنة بقانون 1987 خصوصا ما يتعلق بتقليص سنوات الانتفاع بالأراضي الفلاحية من 99 عاما إلى 40 عاما فقط و الذي يعتبر إلغاء لعهد التعاونيات الفلاحية.[15]

و يعطي هذا القانون استقلالية أكثر للفلاحين المستثمرين كما يمنح لهم إمكانية إقامة شركات مع أطراف أجنبية، و تكمن روح هذه المبادرة التي اتخذتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بتامين القطاع و إعطائه الوسائل القانونية للتطور و الاندماج في إطار الصيغ الجديدة للسوق العالمية للمنتوجات الفلاحية.

غير أن هذا القانون ادخل جملة من الإشكاليات بالنسبة للفلاحين لأن إدراجهم ضمن عقود جديدة يتطلب أولا معالجة ما تراكم من ديون و ضرائب لمدة 24 عام بسبب عجز الفلاحين على تسديدها، كما أن هذا القانون لا يشمل إلا الأراضي التابعة لأملاك الدولة التي يحددها قانون 87 و التي تبلغ مساحاتها 5.2 مليون هكتار موزعة على 100الف مستثمرة فلاحية و 218 ألف مستغل كما يستثني من تطبيق هذا القانون 300 ألف هكتار التابعة لأملاك الدولة و التي تستغلها مزارع نموذجية و معاهد التكوين.

و على هذا الأساس عملت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2012 على الرفع من حجم استثماراتها في القطاع الفلاحي في الوقت الذي تحاول فيه الجزائر التقليص من تبعيتها للواردات التي سجلت ارتفاعا بـــ 6 ملايير دولار خلال السنة الماضية، وتشير بعض التقارير أنه في حالة تواصل الوضع الراهن بإمكان الحكومة دعم التقدم الذي أحرزته خلال السنوات الأخيرة في ذات القطاع من فتح المجال للمتعاملين الأجانب، مسح لديون الفلاحين، تسوية وضعية المستثمرات الفلاحية والعقار الفلاحي، و ذلك من خلال:[16]

- **العمل على جلب المستثمرين الأجانب** : من بين الإجراءات التي اتخذتها وزارة الفلاحة من أجل تشجيع وتطوير الفلاحة قرارها المتمثل فتح القطاع إلى المتعاملين الأجانب من خلال تأجير الأراضي الفلاحية للأجانب لاستغلالها في إطار شراكة مع متعاملين وطنيين مع احتفاظ الدولة بملكية العقار الفلاح، بهدف دفع الاستثمارات، حيث قامت الجزائر في سنة 2011 بالإعلان عن المناقصات الرسمية الأولى لفائدة الشركات التي تسعى للمشاركة في العمليات الفلاحية النموذجية، كما صادق البرلمان أيضا على قانون يسمح للشركات الخاصة بتأجير الأراضي العمومية في عمل فريد من نوعه في الجزائر حسب المتتبعين للشأن الفلاحي، كما أن الأراضي الزراعية المعروضة للتأجير ستكون مخصصة لمحاصيل مرتفعة الغلة مثل الحبوب، حيث يتوقع ارتفاع محصول الحبوب في السنوات القليلة القادمة وهو ما سيخفض من حجم الواردات، خاصة وأن الجزائر تريد أن ترشد استخدام أدواتها بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، أما فيما يخص الأراضي التي سيتم الاستثمار فيها فان الملكية ستبقى وطنية لأن الأرض ليست للبيع باعتبار أن الهدف من هذه العملية هو الشراكة وأن المستثمرين الأجانب لن تكون لهم على

الإطلاق حصة أغلبية، حيث سيساهم هؤلاء المستثمرين في إطار الشراكة برأس المال وتقديم الوسائل اللازمة للعمل في الأراضي التي استأجروها فقط ؛

- **مسح ديون الفلاحين ؛**
- **استفادة 77479 ألف فلاح ومربي بقيمة مالية قدرت بـــ 36 مليار دج** : عملت وزارة الفلاحة على مسح ديون الفلاحين كي لا تكون عائقا أمامهم في تحقيق التنمية المرجوة في القطاع الفلاحي، حيث أكد رشيد بن عيسى أن ملف مسح ديون الفلاحين قد أغلق نهائيا، واستفاد من هذه العملية شريحة كبيرة قدرت بـــ 77479 ألف فلاح ومربي فيما بلغت القيمة المالية التي دفعتها الخزينة العمومية لفائدتهم أكثر من 36 مليار دج من بين المبلغ الإجمالي الذي تم تحديده من قبل والبالغ 40 مليار دج؛
- **تأمين وتعزيز حقوق الفلاح من خلال قانون العقار** :يهدف قانون العقار الفلاحي الذي يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة إلى تأمين وتعزيز حقوق الفلاح من خلال ضمان شروط الاستقرار وتأمين استثماراته، بالإضافة إلى تزويد القطاع الفلاحي بإطار قانوني يحمي الأراضي الفلاحية وطابعها الإنتاجي، كما يوضح هذا القانون أيضا آلية استغلال المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وقدم توضيحات للفلاحين والمنتجين وفقا لأحكام قانون التوجيه الفلاحي الصادر في أوت 2008، مع إعادة بعث الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يتكفل بالتسيير بتفويض من الدولة ومنح تنازلات عن الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة إضافة إلى ضبط السندات الخاصة بالمستثمرين. كما تعمل الدولة في نفس السياق على وضع بعض الإجراءات التحفيزية لتطوير صناعة الأجهزة الزراعية من خلال تشجيع الشراكة مع الأجانب واتخذت تدابير لتحفيز الإنتاج الوطني منها إجراءات مالية وأخرى جبائية وأيضا تشريعية.
- **3 % فوائد على القروض متوسطة وطويلة المدى و 0 % على القصيرة** : يستفيد أصحاب المصانع ذات النشاطات الفلاحية من قروض بنكية بدون فوائد تفوق قيمتها 100 مليون دينار، أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم، بشرط أن يقوم هؤلاء بتمويل مسبق للفلاحين الجدد المتعامل معهم بغرض تمكينهم من شراء المادة الأولية أو شراء رؤوس الأغنام والأبقار والدواجن، حيث تم الإعلان عن ميلاد قرض فيدرالي بدون فائدة موجه للمتعاملين الاقتصاديين

المستثمرين في مجالات تحويل الطماطم، تربية الدواجن و الملبنات وغيرها من النشاطات الأخرى ذات الطابع الفلاحي تفوق قيمته 100 مليون دينار، بشرط القيام بتمويل مسبق لأكبر عدد من الفلاحين الجدد بغرض تمكينهم من الحصول على المادة الأولية ذات العلاقة بصيغة نشاط المصنع، وأن لا يكون العامل مدانا من قبل.

رغم كل الجهود المبذولة إلا أن القطاع يتخبط في مشاكل لا حصر لها ،من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي و لم تجد لها الدولة مشكل المستثمرات الفلاحية، حيث تعاني أكثر من 85 بالمائة من المستثمرات الفلاحية والمقدّر عددها بـــ96 ألف مستثمرة من نزاعات داخلية ومشاكل قانونية عويصة نتيجة التعاملات غير القانونية التي قام بها عدد من المستفيدين من تلك المستثمرات طيلة 23 سنة في ظل غياب مراقبة الجهات الوصية لهذه المستثمرات باعتبار أن العملية جد معقدة وتتطلب وقتا أطول لتصفية كل الملفات العالقة عن طريق العدالة خاصة وأن هناك من المستفيدين من قام ببيع أراضي الدولة وآخرون قاموا بتأجيرها لمستثمرين آخرين دون وثائق، والبعض الآخر اشترى مستثمرات وحول نشاطها وغيرها من القضايا الأخرى المعقدة المطروحة.

كما ينادي عديد الفلاحين الدين لم يشملهم قانون مسح الديون بضرورة إدراجهم في قائمة الفلاحين المعنيين، ويطالب البعض الآخر منهم بإعادة جدولة ديونهم نظرا لعدم تمكنهم من دفعها في أوقاتها المحددة، كما تطالب شريحة أخرى من الفلاحين الاستفادة من الامتيازات التي أعلنت عنها الدولة بالإضافة إلى شروط استغلال الأراضي الفلاحية ومسالة التخزين وارتفاع أسعار المبيدات وارتفاع تكاليف الإنتاج.

7. اثر السياسة الزراعية في الجزائر على بعض مؤشرات الأمن الغذائي

لعل تتبع مسار السياسة الزراعية الجزائرية يجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة هذه الأخيرة في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري باعتباره الهدف الأساسي لكل سياسة زراعية، و لمعرفة ذلك حاولنا أن نستدرك النتائج من خلال بعض الإحصائيات الوطنية و التي استخلصنا منها بعض المؤشرات التي من شانها أن توضح لنا حقيقة الوضع المعاش ، فكان ذلك من خلال تتبع اثر السياسة الزراعية على:

أ. **القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد الوطني:**

تعد القيمة المضافة الخامة المحققة في قطاعات الاقتصاد الوطني احد المؤشرات الهامة التي يستند عليها لتحليل الوضعية الحقيقية للاقتصاد، حيث كلما ارتفعت قيمتها كانت علامة نجاح و ازدهار القطاع، و هذا ما حاولنا إسقاطه على حالة قطاع الزراعة لمعرفة ما مدى نجاعة هذا الأخير في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 01 : القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة الجزائري من إجمالي الوطن لفترة 2000-2010

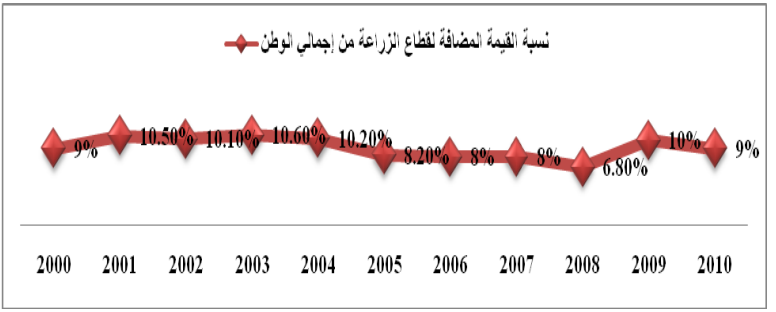

Source : ONS, comptes économiques de 2000 à 2010,N°580, 2011, Alger, p 21.

لعل الأرقام الواردة في الشكل السابق توحي لنا بحدة العجز الذي يعرفه قطاع الزراعة في الجزائر، خاصة و أن نسبة القيمة المضافة المحققة فيه مقارنة بالإجمالي الوطني عرفت انخفاض من ناحيتين : أولهما في حجمها الذي على الرغم من جهود الدولة في سياستها الزراعية إلا أن هذا لم ينعكس إيجابا في مردودية القطاع، و من ناحية ثانية النسب المسجلة التي توحي بالضآلة في القيمة لتنحصر بين 10 إلى 6 % على مدى السنوات المدروسة، فكيف يمكن لقطاع الزراعة الذي لا تمثل قيمته سوى 6% من إجمالي القيمة المضافة أن يحقق أمن غذائي للمواطن.

ب. **حجم الواردات الغذائية:**

إن الوقوف أمام حجم الواردات الوطنية من المنتجات الغذائية و مقارنتها بحجم الواردات الإجمالية للوطن يعد كمؤشر يستند عليه لمعرفة ما مدى قدرة السلطات الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطن و ما مدى تبعيتها للخارج في حالة عجزها على تغطية المتطلبات بإنتاجها المحلي ، فكلما انخفضت نسبة الواردات الغذائية مقارنة إلى الإجمالي الوطني كان علامة نجاح نسبي للسياسة الزراعية المتبعة ، وهذا ما سنحاول إدراكه من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 01 : تطور الواردات الزراعية الجزائرية لفترة 2003-2011

الوحدة : دولار أمريكي

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الواردات	3534	8232	0357	1456	7631	9479	9294	0 473	47 247
قيمة الواردات الغذائية	678	604	587	800	954	813	863	058	9 850
نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات	%9.79	%9.77	%7.62	%7.71	%7.93	%7.79	%4.92	%4.96	%20.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على: تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الجزائر، الفترة 2003-2011، متاحة على الرابط http://wwwdouane.gov.dz/rappstat.html، تم التحميل بتاريخ 01 نوفمبر 2012.

عرفت حجم الواردات الزراعية مقارنة بإجمالي الواردات الوطنية ارتفاعا على مدى الفترة المدروسة و هذا ما يدل على تبعية الجزائر للخارج في المجال الزراعي و عجزها على تلبية المتطلبات انطلاقا من مواردها المحلية، وبالتالي يبقى مشكل الأمن الغذائي قائما، ولمعرفة نسبة هذه التبعية للخارج أدرجنا الشكل الموالي:

الشكل رقم 02 : نسبة الواردات الغذائية الجزائرية من إجمالي الواردات لفترة 2003-2011

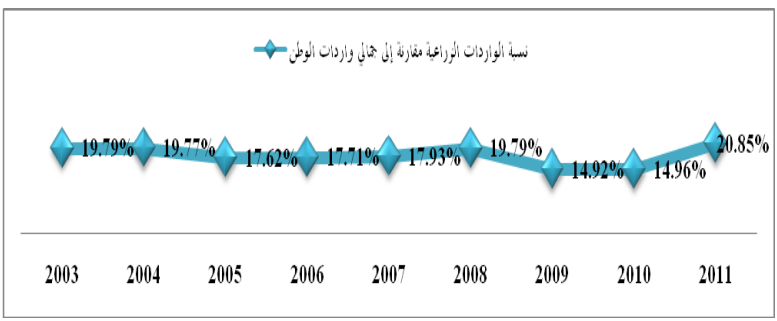

المصدر: اعد انطلاقا من الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 01.

إن الوقوف أمام النسب الواردة في الشكل السابق تعبر لنا عن مدى تبعية الجزائر للخارج في المجال الزراعي و على الرغم من محاولة السلطات التخفيض من نسبتها خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أنها عاودت في الارتفاع لتبلغ نسبة 12.76 % وبذلك تدل على فشل سياستها الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين. ومن خلال ما سبق يمكننا ملاحظة ما يلي:[17]

- شهدت الواردات الجزائرية نموا متزايدا من سنة 2003 إلى سنة 2011، وتتمثل أهم الواردات الغذائية في الحليب ومشتقاته، السكريات، البقول الجافة، القهوة والشاي، اللحوم، الدقيق والطحين.
- تشكل الواردات الغذائية نسبة هامة من إجمالي الواردات الجزائرية حيث تجاوزت نسبتها 19% لجل سنوات الفترة المدروسة وعرفت ذروتها سنة 2011 و هذا بنسبة 20.85%.

ومن هنا يتوجب على الدولة الجزائرية اتخاذا إجراءات من شأنها تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أن المحروقات ثروة زائلة سواء طال الزمان أو قصر، وذلك قصد تنويع تركيبة الصادرات الجزائرية، وإحلال الواردات الغذائية وتشجيع الإنتاج المحلي من جهة أخرى قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية للخارج بما ينعكس إيجابا على رفع معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة.

ج. حجم الصادرات الغذائية:

يعد حجم قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بوارداتها مؤشر آخر يستند عليه لتدعيم التحليل للمؤشر السابق، فكلما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية مقارنة بوارداتها دل على إخفاق السلطات الجزائرية في سياستها الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي و زاد من تبعيتها للخارج وهذا ما سنحاول تفحصه من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 02 : تطور الصادرات الزراعية الجزائرية لفترة 2003-2011 الوحدة(مليون دولار)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات	24612	31713	46001	54613	60163	79298	45194	57 053	73 489
قيمة الصادرات الغذائية	59	65	50	73	88	119	113	315	355
% الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات	%0,25	%0,21	%0,16	%0,13	%0,15	%0,15	%0,25	0,55%	0,48%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على: تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الجزائر، الفترة 2003-2011، http://wwwdouane.gov.dz/rappstat.html.

كما يمكن رؤية نسب الصادرات الزراعية مقارنة بوارداتها من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 03 : نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات لفترة 2003-2011

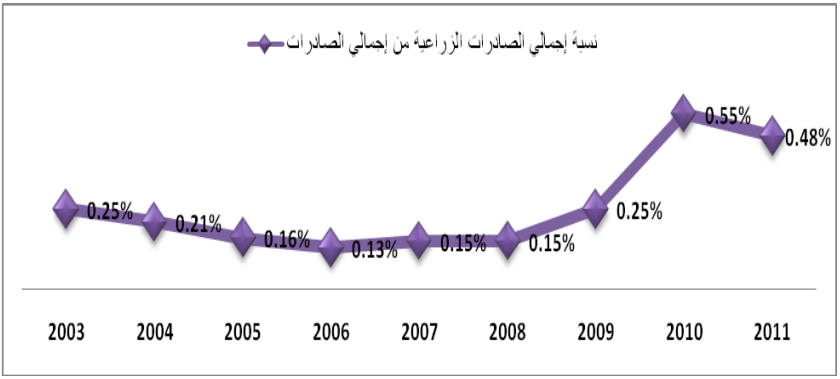

المصدر: اعد انطلاقا من الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 02.

سجلت الصادرات الجزائرية نموا متزايدا من سنة 2003 إلى سنة 2011 في حين عرفت سنة 2009 انخفاضا ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط. وتحتل المحروقات مكانة هامة جدا في تركيبة الصادرات الجزائرية حيث تجاوزت نسبتها 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين تبقى نسبة لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات كصادرات خارج قطاع المحروقات وهذه الأخيرة تحتوى على عدة أنواع في تركيبتها ومن بينها الصادرات الغذائية. وتشكل الصادرات الغذائية نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات بحيث لم تتجاوز نسبتها 0,25% كأقصى حدا لها وكان ذلك في سنة 2003 و 2009 أما في باقي السنوات فكانت نسبتها اقل من ذلك. أما أعلى نسبة فقد سجلت سنة 2010 و 2011 إذ كانت بحدود 0.55% ويرجع سبب هذا الانتعاش إلى التحفيزات و الامتيازات التي منحتها الدولة للمزارعين في إطار تشجيعهم للقطاع.

و مع هذا تبقى الصادرات الجزائرية للمنتوجات الغذائية ضئيلة جدا ومحدودة من جهة أخرى حيث تتكون تركيبة الصادرات الغذائية من المشروبات والمتمثلة في المياه المعدنية والغازية، العجائن الغذائية.

وحسب تقرير المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الصادرات فإن الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية تعد أهم أسواق المنتوجات الغذائية الجزائرية بالنظر إلى الالتزامات الدولية للجزائر كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، كما أشار إلى انه نظرا لتساهل بعض البلدان العربية فيما يخص معايير المطابقة مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي ارتفعت الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية نحو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

وفيما يخص الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية نحو الاتحاد الأوروبي فقد أشار المدير العام للوكالة إلى أنها ضعيفة جدا، خاصة وأنها لم تبلغ أبدا الكميات المحددة ضمن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وتعود الأسباب في ذلك إلى كون أن المصدرين الجزائريين لم يعتمدوا بعد المعايير الدولية في مجال التقييس والتحويل والتغليف، إضافة إلى غياب هياكل التوظيب على مستوى الموانئ، وعليه وقصد تحسين حصة صادرات المنتوجات الغذائية (في البنية الإجمالية للصادرات الجزائرية)، فإنه يجب تأهيل مؤسسات الفروع في مجال التسيير والاستغلال وجعل المنتوجات الغذائية تتطابق مع المتطلبات الدولية في مجال المعايرة والتغليف والتوظيب، والسعي إلى هيكلة أفضل للعرض الجزائري في هذا المجال من خلال ترويجها أكثر في الخارج عن طريق الصالونات والمعارض الدولية الملائمة واستغلال أفضل لمسارات التوزيع للخارج.[18]

وعليه تبقى نسبة الصادرات الغذائية بعيدة عن الطموحات التي تسعى الدولة إليها من خلال ما توفره من دعم وتسهيلات لهذا القطاع (مسح ديون الفلاحين مثلا)، ورغم العديد من التجارب التعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يجعل قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات و إلى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

د. نسبة الإنتاج الزراعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي:

لعل الوقوف أما مؤشر نسبة الإنتاج الزراعي مقارنة بالناتج الإجمالي يعبر عن الوزن النسبي لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني كما يعبر عن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد و درجة الاهتمام من قبل السلطات و هذا ما سنحاول إدراكه من خلال الأرقام الواردة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 06 : نسبة الناتج الزراعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لبعض سنوات فترة 2008/1995

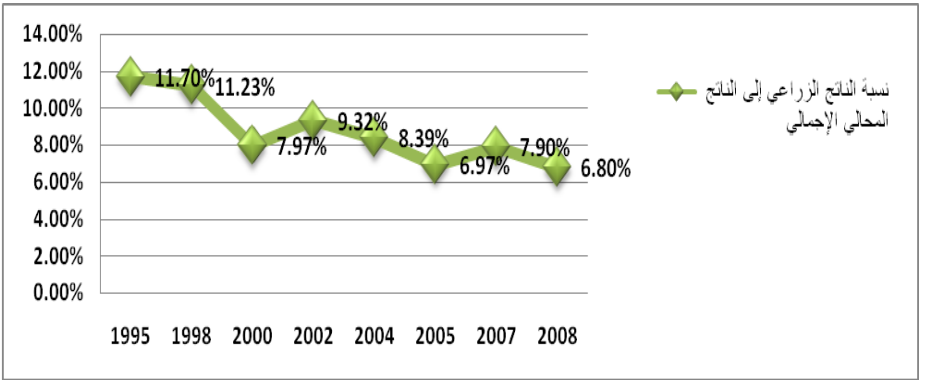

المصدر :غردي محمد ، القطاع الفلاحي الجزائري و منظمة التجارة العالمية ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة البليدة ، العدد04 ، 2010 ، ص131.

على مدى الفترة المدروسة دلت النسب على عدم اعتبار قطاع الزراعة قطاع أولي ، كما تعد نسبة مساهمته في الناتج المحلي جد منخفضة لتقارب نسبة 6% ، وهو ما يترجم فشل السلطات الجزائرية في السياسات الزراعية و عدم مقدرتها إنعاش قطاع الزراعة ، وبالتالي زيادة خطورة عدم تحقيق الأمن الغذائي.

8. بعض الحلول و المقترحات:

مما سبق يمكن القول أن مشكلة الغذاء ظلت و لفترة طويلة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى العالمي على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض الدول و التي عملت على زيادة إنتاجها ونجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقلت من مرحلة الاستيراد إلى مرحلة التصدير.

وليست المشكلة في قيمة الفجوة في الوقت الراهن، لكن المشكلة الأساسية تتمثل في زيادة معدلات الفجوة الغذائية في العديد من الدول، وذلك لكون الإنتاج المحلي عاجز عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب المحلي خاصة مع تزايد معدلات النمو السكاني التي تولد ضغوطا على الإنتاج المتاح.

وعليه ينبغي على الدول التي تعاني من هذه المشكلة و على مقدمتها الجزائر و لتحقيق أمنها الغذائي وتصحيح مسار سياساتها الزراعية إتباع الاستراتيجيات التالية :

- توجيه عناية مكثفة للقطاع الزراعي، و تخصيص الاستثمارات اللازمة لتنميته ؛
- إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة هدفا لها، وذلك من خلال تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية ؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة ؛
- تحقيق التخصص الزراعي الإنتاجي من خلال التركيب المحصولي مع تكامل زراعي يقوم على أساس الميزة النسبية؛
- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية ،من خلال الاهتمام بالتقدم العلمي والذي يؤدي إلى تطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، عبر إنشاء مؤسسات البحوث الزراعية و توظيفها لصالح التنمية الزراعية.

كما يجب :[19]

- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها من ناحية الأسعار و الاستيراد و التصدير ؛
- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة و زيادة نصيب الحبوب ؛
- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من الأسمدة و المبيدات ؛
- توفير الخبرة و الأيدي المدربة و إدارة مشروعات التنمية الزراعية لإحداث التغير الكمي والكيفي ؛
- ضرورة خلق تكامل بين الزراعة و الصناعة و تشجيع ميدان الصناعات الغذائية.

الخاتمة:

لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار هذا الأخير الذي كان و لا يزال عقبة تحقيق الأمن الغذائي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال تسييره ، و زاد

إصلاح عام 1987 المشكل تعقيدا بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب و الاستغلال اللاعقلاني.

لذلك أصبح من الصعوبة زيادة حجم الإنتاج الزراعي من اجل تغطية الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر في ظل التحولات الراهنة التي تقودها الدول الصناعية تحت مظلة العولمة و المنظمة العالمية للتجارة ، لذلك يتوجب على الدولة إعادة النظر في السياسات الزراعية المتبناة بهدف القضاء على التبعية الغذائية و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لكل فئات المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع و الهوامش :

[1] عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، 2011/05/26 .

[2] شاهر جوهر، الأمن الغذائي العربي، 2011/05/15.

[3] محمد السيد عبد السلام ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 230 ، 1998 ، ص 85.

[4] محمد الأمين، السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق ، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي.

[5] زبيري رابح ،حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر ، 2004 ، ص 12.

[6] ا ، عبد الرزاق بوعزيز،أ بعليش، قراءة في المسألة العقارية للقطاع الزراعي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص5.

[7] زبيري رابح ، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطويره، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص 232.

[8] عبد الرزاق بوعزيز، قراءة في المسالة العقارية للعقار الزراعي في الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الاقتصادية للطلاب الجزائريين، الجزائر، 2011، ص 09.

[9] ستارلاوز ، المراحل التي مر بها العقار في الجزائر ، واقعه و مستقبله ، 2012/5/5.

[10] د.سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (الأزمة و الحلول)، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي التاسع بعنوان " تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية و الإسلامية و سبل مواجهتها، 2011 ، ص04.

[11] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز ، الجزائر ، 1998 ، ص 14.

♣ **PNDA** : Plan National du Développement Agricole.

[12] بوعبيا نبيل، السياسات الفلاحية في الجزائر، 2011/05/17.

[13] المساء ، مجلس الوزراء يدرس ملف الصحة و مشروع قانون التوجيه الفلاحي، 2011/03/10.

[14] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79 الصادرة في 9 ديسمبر 2010 ، ص 11.

[15] حزا يرس، مجلس الأمة يصادق على نص قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة ،2011/04/15 .

[16] المحور ، جهود وزارة الفلاحة لتطوير القطاع ، 2012/10/10 .

[17] سهام عبد الكريم ، سياسة إحلال الواردات من المواد الغذائية في الجزائر ، مداخلة مقدمة في إطار يوم دراسي حول "إشكالية القطاع ألفلاحي و الأمن الغذائي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2011 ، ص 10.

[18] نفس المرجع أعلاه ، ص 11.

[19] حسين عبد العزيز، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي، 2011/25/26 .